تحليل المناخ الاستثماري لإنشاء المؤسسات المبتكرة
دراسة مقارنة بين الاقتصاد الجزائري والايطالي

The investment climate analysis to create innovative institutions between the Algerian and the Italian economy

حورية بالأطرش
كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير
مخبر اقتصاديات المنظمات والبيئة الطبيعية
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

محمد حمزة بن قرينة
كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير
مخبر اقتصاديات المنظمات والبيئة الطبيعية
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

ملخص:

إن المقاولات المبتكرة وإنشاء المؤسسات المبتكرة أساس تحقيق التنمية الاقتصادية في كل الاقتصاديات العالمية، لذا نجد كل الدول قد وضعتها ضمن خططها الاقتصادية، واهتمت بتوفير البيئة القانونية والمؤسساتية المشجعة على إنشائها واستمرارها وتفعيل الروابط بين مكونات النظام الوطني للابتكار، لذا نحاول من خلال هذا المقال تحليل أهم جهود الدولة الجزائرية في توفير البيئة القانونية والمؤسساتية لدعم إنشاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة بالمقارنة مع نموذج الاقتصاد الايطالي، بهدف الوقوف على مستوى الذي وصلت له المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، و ذلك من خلال التعرض لأهم القوانين والبرامج ووكالات المشجعة لإنشاء المؤسسات المبتكرة و من ثم تحليل فاعلية مكونات المناخ الاستثماري في الجزائر على إنشاء المؤسسات المبتكرة ومؤشرات الابتكار وذلك بالاستناد إلى أهم التقارير الاقتصادية العالمية.

الكلمات المفتاحية: المناخ الاستثماري،البيئة القانونية، الدعم المؤسساتي، النظام الوطني للابتكار، إنشاء مؤسسات مبتكرة، الابتكار.

Abstract:

Innovative SMEs and the creation of these enterprises is the basis of economic growth in almost all the economies in the world. Therefore, all countries put this type of enterprises in their economic plans, and provided a legal legislation and institutional climate that support the growth and the development of these enterprises in collaboration and partnership with all components of the national system of innovation.

We will try through this paper to analyze and evaluate the measures and efforts of The Algerian government in supporting innovative small and medium-sized enterprises, in comparison with Italian economic model. The purpose is to stand on the level reached by the Algerian SMEs, and to show the main legislations, programs, and supporting agencies to set up innovative enterprises, and then to analyze the effectiveness of the investment environment's components to create innovative enterprises, and indicators of innovation based on the global economic reports.

Keywords : The investment climate, Legal Environment, Institutional support, The national system of innovation, Create innovative institutions, Innovation.

مدخل:

أثبتت العديد من الاقتصاديات العالمية أنها تعتمد على نسيج مكثف من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (يرمز لها في بعض أجزاء المقال بـ م ص م) وأنها الدعامة الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار نسيج اقتصادي متناسق ومتكامل ومرن وعلى قدر كبير من التنافسية وتصدر الأسواق الخارجية، لذا نجد أن العديد من الدول وضعتها مركز اهتمام واهتمت بتوفير البيئة القانونية والمؤسساتية المشجعة على إنشاء المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة لتشجيع وتكثيف النسيج والعمل على إستمرارها والرفع من قدرتها التنافسية بالاعتماد على أفكار شبابية مبتكرة بهدف تحقيق تنمية اقتصادية، لذا نحاول من خلال هذا البحث إبراز أهم جهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في توفير البيئة القانونية والمؤسساتية من أجل تفعيل وتنشيط المناخ الاستثماري لدعم إنشاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة وإستمرارها بالمقارنة مع نموذج الاقتصاد الايطالي، وذلك بهدف الوقوف على مستوى الذي وصلت له المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث نحاول خلال هذا المقال الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى يعتبر مناخ الاستثمار في الجزائر مشجعاً على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة واستمرارها؟

أولاً– تحليل الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1- في الجزائر:

بادرت الجزائر منذ تبنيها لنهج اقتصاد السوق بخوصصة المؤسسات وتحفيز القطاع الخاص و لا سيما تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المصغرة و الحرفية و ذلك من خلال سن ترسانة من القوانين أهمها: القوانين الممهدة لظهور قطاع م ص م منها القانون 90- 10 النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990، قانون الاستثمار لسنة 1993 طبقا للمرسوم التشريعي رقم 93- 12، قانون الاستثمار الجديد لسنة 2001، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: قانون 01- 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، حيث تم من خلال هذا القانون تحديد الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات وكذا آليات دعمها وترقيتها و ذلك من خلال[1]: إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي؛ تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها؛ ترقية توزيع المعلومة الصناعية والتجارية والاقتصادية والمهنية والتكنولوجية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها؛ الحث على وضع أنظمة جبائية ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح التقاول وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضل وتشجع الإبداع والتجديد وروح المقاولة؛ تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛ تحسين الإجراءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي يضمن للمؤسسات والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها؛ ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و النقطة التي تتمحور حولها كل هذه الترسانة من التشريعات هو إنشاء نسيج متماسك و متنوع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تحقق تكاملا مع المؤسسات الكبيرة، و تسهم بفعالية في الرفع من وتيرة الانتاج المحلي و الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد المادية و البشرية و غيرها.

2- في ايطاليا:

سعت الحكومة الايطالية جاهدة في تكوين البيئة القانونية الملائمة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تنقسم التشريعات إلى :

- تشريعات منظمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تتمثل في[2]: القانون 317/ 91 والذي يعمل على الدعم والتمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الاستثمار في الأنشطة التي تهدف إلى تحسين الإنتاجية ونقل التكنولوجيا،و كذا إتباع المعايير الخاصة بالجودة؛ القانون 449/97 و الذي ينص على تقديم التسهيلات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية والتجارية[3]؛ القانون 44/ 86 و الذي يهدف إلى تقديم المساعدة لتطوير منطقة الجنوب Mezzogiorno وإنشاء مؤسسات متناهية الصغر بهدف معرفة المواهب المحلية المتميزة ومنحهم فرصة، للشباب من 20 إلى 29 سنة الذين لا يملكون رأسمال شخصي، وبالتالي يدعم رجال الأعمال وتشجيعهم على إنشاء أعمال خاصة بهم في المناطق التي تعاني الكساد الاقتصادي[4].
- القوانين الرئيسة التي تقوم بدعم البحث العلمي في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في[5]: القانون 89/46 أنشئ لنقل المعرفة العلمية والتقدم التكنولوج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ القانون 317/51 و يشرع لتقديم تسهيلات مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تستثمر في الأعمال الابتكارية المشاريع البحثية؛ القانون 317/91 يدعم الابتكار والتطوير في المؤسسات الصغيرة؛ القانون 91/ 598 يدعم الابتكار التكنولوجي وحماية البيئة.[6]
- القوانين التي تقدم حوافز من أجل دعم الإنتاج: تتمثل في[7]: القانون 65/1329 يعمل على تسهيل شراء وتأجير المعدات والماكينات الإنتاج؛ القانون 94/598 يعمل على إعطاء الدعم المالي للمؤسسات التي تستثمر جزء من رأس المال في تحسين التكنولوجيا والمحافظة على البيئة.
- القوانين التي تعمل كحوافز للتجارة الخارجية البروز إلى العالمية ومنها: القانون 81//394 وضع السياسات والمقاييس التي تشجع صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الأوروبية وغير الأوروبية، بالإضافة إلى العمل على فتح أسواق جديدة؛ القانون 87/49 الهادف إلى تشجيع خلق مؤسسات في الدول النامية سواء بمشاركة الحكومة أو القطاع الخاص؛ القانون 1989/83 و الذي يدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الأنشطة التصديرية؛ القانون 90/304 و الذي يقدم تسهيلات مالية من أجل المشاركة في الأسواق العالمية.

نلاحظ من خلال ما سبق أن التأطير القانوني في ايطاليا شمل كل ما يتعلق بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماديا ومعنويا، وتسهيل التطوير والبحث في مجال أنشطتها، و منه فإن أهم الفروقات بين القوانين الجزائرية والايطالية تتمثل أن القوانين في الجزائر تسن من طرف الدولة فقط في حين تسن في ايطاليا من طرف الدولة بعد مناقشات مع النقابات العمالية وهذا ما يوحي بأنّ القوانين تكون محيطة بكل ما يتعلق بالشباب لأنها مستمدة من واقعهم، كما تنحسر القوانين في الجزائر في تقديم الدعم في الجوانب المالية من إعفاءات وتخفيضات جمركية وجبائية ورسوم عقارية، في حين نجد في ايطاليا أن القوانين تسن لدعم الأعمال الابتكارية الشبابية والمشاركة برامج البحث العلمي المحلي والأوربي والدولي، كما تعمل القوانين على اكتشاف المواهب ودعم النشاطات المحلية التي تكون للسكان المحلين خصوصية فيها، يضاف إلى ذلك كثافة القوانين الايطالية وشمولها لجميع المجالات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية والتكنولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً– الإطار المؤسساتي لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة:

1- في الجزائر:

نتج عن القوانين الداعمة لإنشاء مؤسسات مبتكرة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بروز مؤسسات حكومية وغير حكومية لدعمها وترقيتها ومرافقتها، و المتمثلة أساساً في مؤسسات الربط و تقييم البحث و برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هياكل الدعم و التي نوردها على الترتيب كالآتي:

- **الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية :** أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98 في ماي 1998 تحت وصاية وزارة التعليم العالي، هيئة تعنى بمخرجات المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تسعى لتحسين القطاع الصناعي، من خلال تحويل نتائج البحث وتثمينها، و حدد لها المشرع الوظائف التالية[8]: تحديد نتائج البحوث الواجبة التثمين وانتقاءها؛ تنظيم منظومات ومناهج استغلال وتثمين البحوث لترقية التنمية والابتكار؛ تطوير التعاون والتبادل وترقيتها بين قطاع البحث والقطاعات المستعملة لضمان تثمين التقنيات والتكنولوجيات والمعارف الجديدة ونقلها؛ تنظيم متابعة التكنولوجيا، لاسيما بإنشاء مراصد وشبكات نشر التكنولوجيا؛ مساعدة المخترعين في الخدمات لتحقيق النماذج الأصلية ودراسة السوق والبحث عن الشركاء وحماية براءات الاختراع؛ تشجيع ودعم كل مبادرة تهدف إلى تطوير التكنولوجيا وإدراج أعمال مبتكرة عليها، أما شركاء الوكالة تتمثل في حاملي المشاريع المبتكرة، منظمات البحث، المؤسسات الممولة، المجمعات الكبرى[9].
- **المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية:** أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98/68 المؤرخ في 21 فيفري 1998 وهو تحت وصاية وزارة الصناعة ويتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، وله عدة هام أهمها[10]: دراسة طلبات إيداع العلامات، الرسومات، النماذج الصناعية وتسميات المنشأ ثم نشرها؛ تسجيل العقود الخاصة بحقوق الملكية الصناعية ،التراخيص وبيع الحقوق؛ المشاركة في تطوير الابتكار ودعمه عن طريق تنمية نشاط الاختراع، توفير حماية الحقوق في الملكية الصناعية، تحفيز ودعم القدرة الابتكارية؛ تسهيل الوصول إلى المعلومات التقنية الموجودة في وثائق البراءات، تحسين ظروف استيراد التقنيات الأجنبية إلى الجزائر بالتحليل و الرقابة؛ ترقية وتنمية قدرة المؤسسات الجزائرية لتسهيل العلاقات التجارية البعيدة عن المنافسة غير المشروعة.
- **الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي**: أنشئت بموجب مرسوم تنفيذي رقم 95-183 المؤرخ في 2 جويلية 1995 للإشراف على عمال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مؤسسات التعليم العالي، تتمثل وظائفها في[11]: إعداد البرامج و السهر على تنفيذها؛ تقييم أجهزة المتابعة والتقويم لأعمال البحث التي تتكفل بها؛ تمويل مشاريع البحث المقررة؛ تشجيع وتنشيط ميكانيزمات الدعم و التسيير الإداري و المالي؛ ضمان نشر نتائج البحث التي تتكفل بها وترفع شئنها، المساهمة في تنظيم التظاهرات العلمية؛ تقديم المساعدة التقنية والمالية لاقتناء التجهيزات والوثائق العلمية الضرورية لإنجاز برامج البحث؛ تسهيل برامج التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات وتدعيمها.
- **برنامج التأهيل الصناعي:** يسعى لدعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العامة والخاصة بهدف ترقية التنافسية الصناعية من خلال تحسين كفاءات المؤسسة الصناعية وتهيئة المحيط المباشر لها، و يرتكز على تنافسية المؤسسة ومحيطها، وتجسيدا لهذا البرنامج تم انشاء صندوق التنافسية الصناعية يقدم مساعدات مالية لتمويل نفقاتها،و دعم الاستثمارات، البحث والتطوير، إعادة الأهلية للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات[12].
- **برنامج التطوير الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يهدف إلى اطلاع مدير المؤسسة على تحديات السوق، والإجراءات لتبني آليات تسيير جديدة، كما يساعد المؤسسة على التموضع في نظام مراقبة التسيير من خلال استعمال أنظمة المعلومات و تجديد عمليات الإنتاج وإقامة أنظمة التسيير النوعية من خلال عمليات المساعدة على القرار من خلال تطوير تسيير الابتكار.
- **برنامج التعاون الأورو متوسطي:** يهدف برنامج تأهيل MEDA1 و MEDA2 إلى: تحسين القدرات الإنتاجية لتكون أكثر تنافسية وإدراجهم في السوق العالمي؛ رفع مستوى التنافسية الصناعية وتطوير خدمات دعم التكنولوجيا والاستشارة للصناعة؛ تنويع الصادرات ومحدودية التباعية للمحروقات؛ دعم البحث والابتكار لتأسيس نسيج صناعي متنوع مشكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، وعلى هذا الأساس يهدف البرنامج MEDA1 إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات التي تشغل أكثر من 20 عامل والتي تنشط في القطاع الصناعي أو الخدمات الصناعية، بتأهيلها وتأهيل محيطها من خلال الدعم المباشر

للمؤسسات من خلال القيام بعمليات التشخيص الإستراتيجي بالإضافة إلى دعم تكوين المسيرين، دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل احتياجاتها[13].

- **الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية:** هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، بالتعاون مع وزارة البحث والتعليم العالي والوكالة الوطنية للبحث والتطوير التكنولوجي، وقد أنشئت طبقا للمادة 12 من القانون 01 – 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها من بينها حاضنة أعمال سيدي عبدالله لتقديم خدماتها للمؤسسات المبتدئة وحاملي المشاريع، وذلك كما يلي: تقديم الدعم للمؤسسات التي لا بتجاوز عمرها خمسة سنوات، وتوفير إمكانات التنمية السريعة المتمركزة على الإبداع التكنولوجي؛ تمكين حاملي الشهادات من الاستفادة من خدمات ودعم المحضنة التكنولوجية لمشاريعهم لمدة 30 شهرا بهدف وضع مخطط أعمال للبحث عن التمويل الذي يمثل المرحلة النهائية للحضن حيث يقبل المشروع نهائيا حسب المعايير المعتمدة؛
- **الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة:** يتمثل دور الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة في توفير المعلومات التجارية المتعلقة بالأسواق والمنتجات والمعلومات التقنية المتعلقة بالتطورات التكنولوجية.[15]

يضاف إلى ما سبق مجموعة من المبادرات من طرف متعاملين خواص بهدف ترقية التوجه والحدث المقاولاتي[16] و منها الأكاديمية الجزائرية للمقاولة و الجزائرية لإطلاق المبادرات، كما تنظم سنويا مسابقات أحسن مخطط أعمال، يميز حاملي المشاريع في مرحلة الانطلاق، الفائزين في المستبقة يستفيدون من الاحتضان في محضنة سيدي عبد الله في الجزائر و دورات استشارة، تدريب...إلخ.

2- في ايطاليا:

انعكاسا للقوانين الموفرة للبيئة اللازمة لإنشاء مؤسسات مبتكرة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنشأت العديد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية وأهمها:

- **وكالة ترقية البحث الأوربي:** و هي جمعية عامة تقدم خدمات الإعلام والتكوين والمساعدة في برامج البحث والتطوير التكنولوجي في الإتحاد الأوربي، و يتم ذلك من خلال صناديق المساعدة الأوروبية المطبق في إيطاليا، حيث يتم تطبيق برامج التمويل والبحث حسب المناطق الجهوية مع الاختلاف في شروط تطبيق برامج التمويل والبحث تطبيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، التقليدية، السياحية والتجارية.
- **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات وجذب الاستثمارات:** أنشأت لتقييم المشاريع وضبط المساعدات المالية المتاحة تحت رعاية وزارة النشاطات الإنتاجية، و تتخصص في تقديم هبات من الحكومة الايطالية ومساعدات مالية ودعم البحث والحصول مؤقتا على مشاركات تساهمية صغيرة بهدف تطوير الاقتصاد (استثمارات، إعادة التصنيع ...الخ)، و تسيير العقود المحلية لجذب مؤسسات صغيرة ومتوسطة إيطالية وأجنبية للعمل محليا التي تترجم بفوائد مالية وضمانات (تخفيضات، يعزز احترام الوقت)[17].
- **الشبكة الايطالية لنشر الابتكار ونقل التكنولوجيا:** أنشأت لتحسين تنافسية نظام الإنتاج لتقوية عرض الخدمات من أجل الإبتكار والتبادل التكنولوجي بين المؤسسات مع النشاطات التي أعلنت على مستوى جهوي أو وطني، و تقترح تموين بالآليات والأدوات للأعوان العموميين و الخواص والمختلطين لدعم الإبداع وهذا بتثمين ونزاهة عرض الخدمات في المراكز الابتكار.
- **وكالة الاستثمار الايطالية:** و هي منظمة ايطالية تهدف لترقية الاستثمار أسست من طرف الوكالة الوطنية للمؤسسة والتطوير المركزي للاستثمار والجمعية التجارية الإيطالية، تتمثل مهمتها في دعم المؤسسات في كل مراحل الاستثمار والتطوير.
- **وزارة النشاطات الإنتاجية:** هدفها ترقية تطوير المؤسسات المبتكرة و تمويل إنشاء ودعم المؤسسات لتطوير الإبتكار ذو القيمة التكنولوجية العالية، كما تقدم مساعدات مالية لمبادرات الترقية والمساعدات التكنولوجية (الجامعة، تنظيمات اجتماعية حديثة الإنشاء، مساعدات الجامعات وتنظيمات عامة للبحث على الأقل 25 % وذلك لتمييز المؤسسات المبتكرة .

- **وزارة التعليم العالي والبحث:** تدعم مشاريع و مبادرات البحث، و ترتبط مع برامج أوروبية بواسطة صندوق للمساعدات المالية والبحث الذي يقدم حوافز ضريبية و امتيازات في الضمان و قروض امتياز لمشاريع البحث الوطنية، و كذلك تتوفر على المساهمات النقدية للبحث العلمي في شكل قروض جبائية تجتذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المولدة لمناصب عمل المؤهلة (مهندسين، دكاترة ...الخ). [18]
- **جمعية ترقية الصناعة:** وكالة حكومية متخصصة في ترقية نمو وتنافسية نظام الإنتاج، تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق وتسيير مشاريعهم والدخول بمستوى مقبول في المستوى الوطني والدولي لاستغلال موارد التمويل جماعية وطنية وجهوية بهدف تعظيم الإبداع والتبادل التكنولوجي و إنشاء ونزاهة مراكز البحث..إلخ.
- **المعهد الإيطالي للتجارة الخارجية:** هي منظمة عمومية تهدف إلى تسهيل ودعم البعد الدولي للمؤسسات الإيطالية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقريبهم من الأسواق الخارجية، بحيث يتكون من 17 مكتباً في ايطاليا و شبكة خارجية من 115 مكتباً في 87 دولة، مهمتها تقديم الدعم فيما يخص تقريب المؤسسات من السوق الخارجي وتقدم أربعة خدمات تتمثل في[19]: الإعلام حول السوق الخارجي؛ دعم التوطين والاستغلال؛ نشاطات الترقية من خلال العروض، الملتقيات والحرف؛ التكوين في إطار نشاطات التعاون الدولي؛ كما تعمل على ترقية المقاولة تقنيا و صناعيا وماليا بين المؤسسات خاصة من خلال البرنامج المالي المدعم من الإتحاد الأوربي والمنظمة الدولية.

و مما سبق يمكن ملاحظة أهم الفروقات في الدعم المؤسساتي بين الجزائر وايطاليا أولها أنّ برامج الدعم والصناديق في ايطاليا تعتمد على ضرورة الربط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحظائر العلمية والمخابر والجامعات والشبكات الدولية والأوربية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوزارات المعنية بالدعم التكنولوجي والإنتاجي والفني، في حين نجد أن أغلب برامج الدولة الجزائرية أحادية الجانب أو ثنائية كحد أقصى، كما لا يوجد في الجزائر هياكل وآليات خاصة بتمويل المشاريع الابتكارية وبالتالي يضطر المقاول للتمويل بالهياكل التقليدية، مما يجعله يخضع لنفس معايير التقييم والدراسة والانتقاء المشاريع الكلاسيكية؛

بالإضافة إلى غياب صندوق لمساعدة المخترعين وتكوين في مواد لحماية الملكية الفكرية و كذا معلومات لبرآءة الإختراع، و الملاحظ كذلك أن التكوينات في نظام التعليم الجزائري لا تتوافق مع احتياجات المؤسسات في السوق، حيث أن بعض تخصصات التسيير كالمقاولة لا تمثل قاعدة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى محدودية النظام الوطني للابتكار لأنه لا يشجع العلاقة بين الإنتاج واستعمال المعارف، في حين أن مراكز البحوث الجامعية موجودة لكن نشاطاتها ليس لها أثر على تنافسية المؤسسات، بالإضافة إلى غياب جهاز للربط بين مكونات هذا النظام، لكن الأهم هو غياب التفاعل مع هيئات أخرى لنظام البحث الوطني مثل ووزارة التعليم والبحث العلمي، الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث، المعهد الوطني للملكية الصناعية، الحظائر...الخ.

ثالثاً– تحليل فاعلية مناخ الاستثمار على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة:

بعد التعرض لأهم وأبرز برامج وهيئات إنشاء ودعم تعتمد المبتكرة في الجزائر وإيطاليا والتي تمثل أسس المناخ الاستثماري، نحاول فيما يلي تحليل ومعرفة مدى أثرها واقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة.

1- نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في 2013 حوالي 1747934 علماً أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تمثل99,93% من النسيج الاقتصادي الجزائري [20]، بينما في 2011 وصل عددها في ايطاليا حوالي2.3813811، تمثل

99,9% من النسيج الاقتصادي الإيطالي[21]، و من هنا نلاحظ الفرق الشاسع جدا في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين البلدين، وهذا ما نحاول تحليل وتفسير أسبابه و عوامله و ذلك على النحو التالي:

- يغلب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر طابع الملكية المعنوية أكثر من الفردية، أما في النموذج الايطالي حيث تمثل المؤسسات المصغرة أكثر من 95% من إجمالي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن الانتشار المكثف للمؤسسات الفردية والعائلية يوحي بأن انتشار المبادرة الفردية ساهم بشكل فاعل في إنشاء المؤسسات؛
- تبلغ كثافة المؤسسات لكل 1000 ساكن في الجزائر في 2008 حوالي 14% وفي 2009 حوالي 14,2% وفي 2010 حوالي 15% وفي 2012 حوالي 22%[22]، بينما في إيطاليا في 2008 حوالي 86% وفي 2009 حوالي 92% وفي 2010 حوالي 95%[23]؛
- معدل وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2010 حوالي 7915 مؤسسة بمعدل 2,14%، وفي 2011 حوالي 9182 مؤسسة بمعدل 3,34% ، و حسب تقرير المرصد العالمي للمقاولة في 2011 يشير أن المقاولات في الجزائر أغلبها في المراحل المبكرة (أقل من ثلاثة سنوات ونصف) بمعدل 9,1 بينما تحتل المقاولات المستقرة نسبة 4,7 مقارنة بنسبة استقرار المقاولات المقدر بـ 0,39 (معدل تحول المقاولات الناشئة إلى مقاولات مستقرة)، بينما و بالنظر إلى مؤشر عدم الاستمرارية و الذي يصل إلى 0,62 نجده معدل ثقيل جدا على الاقتصاد الجزائري حيث أن نسبة 62 %من المقاولات المنشأة لا تستطيع الاستمرار.[24]

تشير المؤشرات السابقة إلى أن المناخ الاستثماري رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لازال غير كافي ليشجع إنشاء المؤسسات وإستمراريتها كما ينبغي، وهذا ما تبرزه مؤشرات التقارير العالمية ومنها تقرير Doingue businesse في 2014 إلى[25]ترتيب الجزائر عالميا في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في 2014 هو 147 من أصل 189 دولة بـ عدد إصلاحات صفر، وتراجعت في 2015بـ 7 درجات إلى المرتبة 154، وهي مرتبة متأخرة جدا تدل على ثقل إجراءات الإنشاء وصعوبة الاستمرارية للمقاولات وهو ما يفسره المؤشرات الجزئية التالية:

- مؤشر بدء النشاط المرتبة 164 (عدد الإجراءات 14، المدة 25 يوم)، تراجعت بدرجتين في 2015؛
- تكلفة تسجيل المؤسسات كنسبة من الناتج الداخلي الخام ارتفع إلى 12,1%، بينما هذه التكلفة شبه منعدمة في الدول المتقدمة(فرنسا 1,1%، كندا 0,9%)؛
- تراخيص البناء المرتبة 147 (عدد الإجراءات 19، الوقت 281، التكلفة تمثل 21,1 من متوسط الدخل الفردي)، حيث تراجعت بخمسة درجات في 2015؛
- تسجيل الملكية العقارية 176(عدد الإجراءات 10 ، الوقت 48 يوم، تكلفة 7,1 من قيمة العقار)، و تراجعت بدرجة في 2015؛
- دفع الضرائب المرتبة 174، تراجعت بدرجتين في 2015، تنفيذ العقود المرتبة 129؛
- الحصول على الائتمان المرتبة 130 تراجعت بدرجتين في 2015.

كما أكد تقرير مؤشر الابتكار العالمي نفس المستوى من صعوبة وهشاشة المناخ الاستثماري في 2013 [26]، حيث تحتل الجزائر المرتبة 113 في بيئة الأعمال من أصل 142 دولة، والمرتبة 115 في سهولة ممارسة الأعمال تراجعت بخمسة درجات في 2014، المرتبة 133 في سهولة دفع الضرائب، 110 في سهولة الحصول على الائتمان والذي تراجع بمرتبتين في 2014، 133 في الائتمان المحلي الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام، وفي مؤشر التجارة والمنافسة المرتبة 118 الذي تراجعت إلى المرتبة 140 في 2014، بينما معدل الرسوم المرتبة 113، والمرتبة 136 في كثافة المنافسة المحلية، ونلاحظ أن ترتيب الجزائر متأخر في كل مؤشرات سهولة

نشاطات الأعمال وكل الإجراءات المتعلقة بإنشاء المؤسسات وإستمراريتها وتطورها، مما يشير إلى أن الإجراءات الإدارية وشروط إنشاء المؤسسة في الجزائر بعيد جدا عن الفاعلية.

يضاف إلى ما سبق ما جاء به تقرير التنافسية العالمي لـ 2013 و 2014 [30]، حيث تحتل الجزائر المرتبة 100 من أصل 148 دولة وانتقلت للمرتبة 79 في 2014-2015 والمرتبة 87 في 2015-2016 من أصل 140 دولة، حيث في آخر تقرير تحتل الجزائر مرتبة متأخرة في مؤشر تطور بيئة الأعمال المرتبة 128، كثافة المنافسة المحلية المرتبة 138، سلامة أوضاع البنوك المرتبة 128، سهولة الحصول على القرض المرتبة 73، وبالتالي فإن كل المؤشرات السابقة تبين أنه و بالرغم من الجهود المبذولة فان المناخ الاستثماري غير مشجع لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمراريتها ونؤكد ذلك من خلال المؤشرات الواردة في الجدول أسفله حسب تقرير المرصد العالمي للمقاولة في 2011.

الجدول رقم (01): توزيع نشاطات المقاولين حسب تقرير GEM

	نشاطات استهلاكية	خدمات للمؤسسات	نشاطات التحويل	الفلاحة والصيد البحري
مقاولات ناشئة	45,1	12,3	37,2	5,4
مقاولات مستقرة	40	20	40	0

Source : rapport GEM2011, http://www.gemconsortium.org/report

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المقاولات الناشئة (أقل من ثلاثة سنوات ونصف)، تتركز أكثر في النشاطات الاستهلاكية، بينما تكون بدرجة أقل في نشاطات التحويل والفلاحة بمعنى النشاطات ذات الطابع الإنتاجي، بينما ينعدم وجود مؤسسات مستقرة في الفلاحة والصيد البحري حسب تقرير المرصد العالمي للمقاولة، وبالتالي فإن النشاطات المهيمنة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كلها ليست ذات طابع ابتكاري حيث معدلات الابتكار فيها تكون لمدة طويلة، وكلها مرتبطة بالربح السريع، وليست مرتبطة بتطور التكنولوجيا، حيث بالرغم من عدم تطلب نوع النشاط ابتكار كبير وتغير في المنتج بتواتر سريع إلا أن معدلات الإفلاس كانت معتبرة جداً، مما يدل على عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على الاستمرار في السوق رغم أن السوق الجزائرية لا تعتبر ذات تنافسية كبيرة، وذلك يظهر من خلال مؤشر عدم الاستمرارية حسب تقرير GEM.

2- إنشاء المؤسسات المبتكرة ومؤشرات الابتكار:

نحاول فيما يلي إعطاء إحصائيات عليها من خلال ما هو متوفر في المشاتل والمحاضن وذلك لعدم وجود إحصائيات رسمية في الجزائر حول تعداد ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة:

- **المشاريع في المشاتل والحاضنات:** و تتضمن أهم المشاريع المسجلة هي في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الخدمات، صناعة غذائية، الألياف البصرية، نظام تحديد المواقع، إنتاج اللافتات، الطاقة وتطبيق الطاقة الشمسية.

الجدول رقم (2): تعداد المشاريع حسب مراكز التسهيل والمشاتل

	مشاريع مسجلة	مشاريع منجزة	مشاريع قيد الانجاز	برنامج 2010-2014
مراكز التسهيل	33	15	18	4
المشاتل	17	10	7	10
المجموع	50	25	25	14

Source: http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_23_francais_vf_nov_2013.pdf

الجدول رقم (3):إحصائيات حول خدمات المشاتل

	استقبال المشاريع	مرافقة المشاريع	مخطط الأعمال	مؤسسات منشأة	مناصب الشغل
2012	1828	976	194	291	1719
2013	2063	1132	153	-	721

Source : bulletin d'information2012/2013, www.pme-pmi-dz.org

الملاحظ من خلال الجدولين أعلا، أن عدد المشاتل على المستوى الوطني ضئيل جداً، حيث وصل سنة 2012 إلى حوالي 27، و46 مشتلة سنة2013 ، كما نلاحظ عدم وجود مشاريع إبتكارية فعلية جسدت على أرض الواقع وذلك يعود لاقتصار خدمات المقدمة على الخدمات الاستقبال والخدمات المادية، دون وجود خدمات المرافقة الفعلية والتكوين والتدريب وخاصة خدمات الربط مع الجهات الممولة ومع مخابر البحث والجامعات.

- **محضنة سيدي عبد الله:** منذ إنشاءها سنة 2009، قامت بإيواء 118 مؤسسة، و حاليا تم إحصاء 36 مؤسسة على مستوى المحظنة، منها 62 حامل لمشروع مؤسسة و 15 مؤسسة في مرحلة الإقلاع، و تعتزم الدولة في إطار الخماسي 2014 – 2019 تمويل 10000 مؤسسة في قطاعTIC [27] بالإضافة إلى المشاريع المبرمجة و التي تؤكد الإحصائيات ضعفها، الأمر الذي يعتبر مؤشراً لعدم وجود مؤسسات ابتكارية في الجزائر، بالإضافة إلى عدم وجود هياكل تمويل خاصة بهذه المشاريع، حيث توجه هذه المشاريع إلى وكالة دعم و تشغيل الشباب، حيث يتم معاملتها بنفس معايير معالجة الملفات التقليدية، كما لا يوجد ربط للحاضنة مع باقي البرامج الأخرى في إطار شبكة تبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بنظام الابتكار وروابط الابتكار، حيث تحتل الجزائر المرتبة 136 عالميا في مؤشر روابط الابتكار، والمرتبة 135 في تنمية الدولة للمجمعات الصناعية والعناقيد حسب تقرير مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2013، لهذا فإن كل الملفات المسجلة بقيت على شكل مشاريع فقط ولم يتم تجسيدها على أرض الواقع في مؤسسات ناشئة مبتكرة، وهذا ما يؤكده تقرير المؤشر الإجمالي للابتكار وهو ما سنفصل فيه أكثر في الآتي من خلال أهم مؤشرات الابتكار.

أ. مؤشرات العالمية للابتكار: نعتمد فيه على مؤشر الابتكار المقدم من تقرير الإجمالي لمؤشر الابتكار، حيث تتراوح قيمة المؤشر الإجمالي والمؤشرات الضمنية (من 0 أدنى قيمة إلى 100 أعلى قيمة)، وتمت الدراسة على 142 دولة.

الجدول رقم (4): مؤشر الابتكار الإجماليGII

	2012		2013		2014	
	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة
الجزائر	124	24,4	138	23,1	133	24,2
إيطاليا	36	44,5	29	47,5	31	45,1

Source : Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, op cit, p 131

نلاحظ أن الجزائر متأخرة عالميا في مؤشر الابتكار، وهو تقريبا نفس الترتيب لمؤشر الابتكار وفقا لتقرير التنافسية العالمي في 2013-2014 حيث احتلت المرتبة 141 لمؤشر الابتكار، وحسب تقرير المرصد العالمي للمقاولة في 2011 تعتبر المقاولات في الجزائر ضعيفة الابتكار، حيث وصل مؤشر الابتكار إلى 24%، حيث أن اغلب المقاولات لا يوجد بها ابتكار وذلك بنسبة 56,3% للمقاولات المبكرة، و 40% للمقاولات المستقرة، بينما يصل الابتكار الجزئي إلى 32% للمقاولات المبكرة و 40% للمقاولات المستقرة، بالإضافة إلى اعتمادها على تكنولوجيا قديمة تفوق 5 سنوات بنسبة 53,9 % للمقاولات المبكرة و 40% للمقاولات المستقرة، وتكنولوجيا متوسطة من سنة إلى خمس سنوات بـ 25 للمقاولات المبكرة و 40 %للمقاولات المستقرة.

ب. المؤشرات الضمنية لمؤشر الابتكار : تتمثل فيما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (5) : المؤشرات الضمنية لمؤشر الابتكار 2013

المؤشر	الجزائر		إيطاليا	
	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة
التدفق الخارج للاستثمار الأجنبي كنسبة من PIB	0 .3	69	2.5	26
التدفق الداخل للاستثمار الأجنبي كنسبة من PIB	1.4	110	13	115
سوق المعرفة	27	121	63	26
نشاطات البحث والتطوير لرجال الأعمال نسبة من PIB	-	-	0.7	28
نشاطات البحث والتطوير ممولة من طرف رجال الأعمال	-	-	44.7	32
إرادات تكنولوجيا الفائقة	9.6	55	9.8	51
اتصالات، حواسيب ومعلومات، واردات الخدمات	1	125	9.6	11
إنشاء المعرفة	5.1	107	33.2	29
براءات الاختراع للفرد	0.4	90	6.9	24
معاهدات التعاون بشأن براءات الاختراع	00	88	1.5	29
تطبيق المعرفة	25.3	102	52.1	14
الإنفاق على البرمجيات كنسبة من PIB	-	-	0.6	13
التصنيع ذات التقنية العالية	-	-	36	26
نشر المعرفة	16.2	120	35.6	34
صادرات التكنولوجيا الفائقة	00	122	64	31
الاتصالات حواسيب ومعلوماتية وصادرات خدمات	50	80	8.6	52
المخرجات الابتكارية	11.6	140	43	43
الموجودات غير الملموسة	11.4	137	41.5	88
صادرات السلع الابتكارية	00	120	2.6	29

Source : Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, op cit, p 131

نلاحظ من خلال مؤشرات الابتكار الضمنية مؤشرات تدل على أداء ضعيف جدا حيث تحتل الجزائر مراتب متأخرة عالميا، بالرغم أن الجزائر تملك 900 مخبر علمي و 38 ألف باحث في جميع المخابر داخل الجامعات وخارجها[28]، كما نشير إلى أن المعهد الوطني الجزائري الملكية الصناعية يمنح سنوياً 700 إلى 800 براءة اختراع في المتوسط، تسلم 10 % فقط منها للباحثين والمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين من إجمالي إجراءات الاختراع وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بما يسلم للمتعاملين الاقتصاديين الأجانب الناشطين في الجزائر، مع العلم أن أغلبها تتحصل عليها مجمع صيدال، والباقي يتحصل عليه أفراد[29]، مما يعني نسبة شبه معدومة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و السبب يعود لصعوبات إجراءات منح براءات الاختراع، لأن تسهيل تسجيل حقوق الملكية مهم لضمان عدد كبير من المؤسسات المنشأة، و حسب تقرير التنافسية العالمية 2013-2014 تحتل الجزائر المرتبة 145 في حماية حقوق الملكية الفكرية، ويبين تقرير doingue businesses 2012 تسجيل حقوق الملكية في الجزائر يأخذ 50 يوم ويحتوي 11 إجراءاً، تكلفة 8% من رأسمال حيث بهذا تحتل الجزائر المرتبة 167 من أصل 183 دولة، وحسب دراسة حول معطيات براءات الاختراع الأوربية، بينت أن معدل توليد براءات الاختراع جد مرتفع في بريطانيا بمعدل 63%، ألمانيا 59%، فرنسا 48% في مجالات التكنولوجية حيث بهذا تعرض انجلترا قطاع نشاط ابتكاري أكثر تنافسية وأكثر تغيرا[30].

ج. مؤشرات البحث والتطوير: وفقا لتقرير مؤشر الابتكار العالمي في الجزائر وإيطاليا وهو ما يبنه الجدول التالي:

جدول رقم (6): إنفاق على R-D كنسبة من PIB

المؤشر	الجزائر		إيطاليا	
	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة
البحث والتطوير	1.4	100	31.3	29
الإنفاق على البحث التطوير كنسبة من PIB	00	107	1.3	29

Source : Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, op cit, p 131

نلاحظ من خلال هذا المؤشر المهم جداً أن عدم اعتماد المؤسسات على البحث والتطوير كأساس للابتكار، وعدم اهتمام الدولة بالإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج الداخلي الخام، وهذا المؤشر لا يبتعد كثيرا عن نتائج تقرير التنافسية العالمي، حيث تحتل الجزائر المرتبة 147 في الإنفاق على البحث والتطوير بقيمة 2,1، حيث حسب ذات التقرير تحتل الجزائر المرتبة 133 في جودة مؤسسات البحث العلمي والمرتبة 146 في التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير، و نستنتج من خلال مؤشرات الابتكار السابقة الذكر أن المؤسسات الجزائرية عموماً و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على تقديم منتجات مبتكرة وغير قادرة على مواجهة المنافسة، أما في النموذج الإيطالي فإن المؤشرات السابقة تبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بدرجة ابتكار عالية جداً مقارنة بالجزائر لذا نحاول معرفة سر التميز والتفوق في الإبتكار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية من خلال المؤشرات التفصيلية التالية:

- مدى الارتباط بالبحث والتطوير: حيث تبين ذلك في الجدول أدناه من خلال المجالات التالية، محركات الابتكار، خلق المعرفة، الابتكار والروح المقاولاتية، تطبيقات الابتكار، الملكية.

الجدول رقم (7) :أداء الابتكار في م ص م الإيطالية

مجالات الابتكار	محركات الابتكار	خلق المعرفة	الإبداع والروح المقاولاتية	تطبيقات الابتكار	الملكية
إيطاليا 2008	0.30	0.43	0.22	0.40	0.35

Source : Héléne mossou .op.cit . P45

أما شدة الاعتماد على البحث والتطوير (R – D) يمثل 1.11 % من PIB خلال 2008 و1.26 % من PIB في 2010 وهو أقل من المتوسط أوربيا (2.5 %) ، والأقل من هدف لشبونة لتخصيص 3 %من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير[31]، لذلك رغم تفوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية في جميع مؤشرات الابتكار على نظيرتها الجزائرية إلا أنها تصنف أوروبيا ضمن منطقة الدول المتوسطة الابتكار.

- تفعيل البحث والتطوير : يمكن من خلال مراقبة مصادر تمويل نفقات البحث و التطوير (R-D) و الذي يوضّحه الجدول أدناه ملاحظة الدور الكبير الذي تلعبه الحكومة في تمويل البحث و التطوير، كما خصصت إيطاليا حوالي 51.6 مليار أورو موجهة لتمويل للبحث التكنولوجي في 2007، فيما بلغ سنة 2008 ما مقداره 59 مليار أورو، أما سنة 2009 فبلغ 1810 مليار أوروا منها 400 مليار أورو لنشاطات البحث والتطوير[32]

الجدول رقم (8) : أصل الإنفاق على نشاطات البحث والتطوير

	المؤسسات	الحكومة	مصادر أجنبية
إيطاليا 2008	% 43	% 50.8	% 6.2

Source : Héléne mossou .op.cit . P45

- مدى استعمال تقنيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال: حيث تساهم تكنولوجيا الإعلام والاتصال وأدواتها في التأثير القوي على إنتاجية المؤسسات، حيث تستعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية هذه التقنية وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (9): استعمال م ص م الايطالية للانترنت

	الاتصال بالإنترنت	أنترنت سريعة	مواقع خاصة أو مشتركة
م ص م الايطالية 2008	% 94	% 80	% 65

Source : luc rouseau, français magnien et autre , les 4 pages des TIC dans des enterprises industrielles Europeans progresses de façon contrastée selon les pays et outiles Les 4 payes dg cis , N° 6, sptembre 2009. P3

حيث يبين تقرير المؤشر الإجمالي للابتكار أن ايطاليا تحتل المرتبة 29 في الوصول للتكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدامها، بينما تحتل الجزائر المرتبة 92 من أصل 142 دولة.

- الاعتماد على نظام وطني للابتكار مترابط ومتناسق قائم على المجمعات الصناعية: و تتموقع في شمال إيطاليا و هي الأكثر انفتاحا على العالم و هي لومباردي ، إميليا رومانيا، فينيتو وبييمونتي، لذا سنركز على بعض هذه الأقاليم، و أبرزها: المجمعات الصناعية في لومبردي و تتمثل أهمها في[33]الموضة وتصميم الأزياء الراقية ميلان و الأثاث حيث يهتم أكثر بالتصاميم، ميلان معروفة دوليا في عرض التصاميم، و كذلك المجمعات الحيوية الموجودة في ميلان في شكل استغلال المؤسسات الدوائية، الكيميائية والتكنولوجيا الحيوية تشكل شبكة المتعاملين العلمين (شركات، والمجمعات العلمية ومراكز البحوث والجامعات والمستشفيات...الخ)؛ المجمعات الصناعية في أمليا رومانيا و تتركز فيها أنشطة التبغ والمواد الغذائية ومستحضرات التجميل نجد فيه حوالي 214 مؤسسة، تشغل أكثر من 6200 موظف و80٪ من الإنتاج يتجه نحو التصدير؛ الصناعات الزراعية في بارما و تحوي سلسة كاملة من أنشطة الصناعات الغذائية، كما يوجد بها المقر الدائم للوكالة الأوروبية لسلامة الأغذية منذ عام 2003، وقد وضعت إميليا رومانيا مؤخرا شبكة من المراكز التكنولوجية، تمثل أقصى شكل للقطاعية المتخصصة في نقل التكنولوجيا والبحوث الصناعية، كما أنها تسمح للدخول بسهولة في اتصال مع مراكز أبحاث أو مختبر الجامعة؛ المجمعات الصناعية في بيدمونت[34] و يرتكز فيها قطاع الفضاء الذي يتكون من مراكز تميز النسيج الانتاجي و العلمي في بيدمونت، حيث يوظف 12500 عامل ويولد مبيعاتها السنوية تبلغ حوالي 2.6 مليار يورو.

إن المؤشرات السابقة حول الاقتصاد الايطالي يؤكدها تقرير الابتكار الإجمالي في مؤشر روابط الابتكار حيث تحتل ايطاليا المرتبة 45 عالميا والمرتبة 17 في تنمية الدولة الايطالية للمجمعات الصناعية والعناقيد، والمرتبة 22 في براءات الاختراع المودعة، و بالتالي يمكن اعتبارها مثالا يمكن اتخاذ كتجربة رائدة، ينبغي دراستها و اسقاطها على الاقتصاد الجزائري في مجال انشاء و تنمية نسيج متكامل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تخرج الاقتصاد من التبعية المطلقة للمحروقات و تشكل مصدرا مستديما لخلق الثروة و امتصاص البطالة و تحقيق الاستقرار في شتى جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

خلاصة:

رغم أن النموذج الإيطالي يعتبر أوروبيا متأخر نوعا ما في تطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية لتقنيات المعلومات و الاتصال، وذلك نظرا لخصوصية هذه المؤسسات التي تعمل أصلا في نشاطات أغلبها ذات طابع تقليدي حرفي تتلائم مع خصوصية المنطقة والسكان، إذ تنتج هذه المؤسسات سلع الاستهلاك النهائي والسلع المتوسطة التقنية، كما يلعب رأسمال التصنيع وعمليات الإنتاج المتقدمة دوراً بسيطاً، حيث نجد أن نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية في أغلب القطاعات متطورة لكن هيكلياً جد تقليدية، إلا أن النّموذج الايطالي مقارنة بالجزائر قوي جداً ويعتمد على الإبداع بدرجة عالية، وعليه و بناءا على المؤشرات السابقة، نخلص إلى أنه و بالرغم من مجهودات أن الدولة الجزائرية على المستوى القانوني والمؤسساتي إلا أن أثرها في الواقع غير ملموسة سواء على مستوى نمو ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو على مستوى إستمراريتها أو على مستوى نوعية المؤسسات (مؤسسات مبتكرة) أو

على مستوى آثارها على الواقع الاقتصادي من خلال المساهمة في الناتج الداخلي الخام أو القيمة المضافة أو الصادرات أو التشغيل ...الخ، كما نسجل عدم وجود إرادة سياسية فعلية لإنشاء المؤسسات المبتكرة، حيث اهتمت مؤخرا الدولة الجزائرية بسن قوانين خاصة بها وبعض الأجهزة والشبكات التي مازلت غير مفعلة كما ينبغي، كما يلاحظ الغياب التام لبرامج تمويل خاصة بهذه المؤسسات، بالإضافة إلى عدم المساهمة الفعلية للأعوان الاقتصاديين الخواص في تفعيل عمليات إنشاء المؤسسات الابتكار من خلال برامج خاصة أو من خلال شبكات العلاقات الاجتماعية للتعاون وتبادل الخبرات والمهارات التكنولوجية والمعارف...الخ؛ بالاضافة إلى عدم تخصيص جزء معتبر من الناتج المحلي الخام للإنفاق على البحث والتطوير بالإضافة للعراقيل الإدارية لبدئ النشاط المقاولاتي، ولتفعيل المناخ الاستثماري في الجزائر نقترح ما يلي:

- تخصيص جزء معتبر من الناتج المحلي الخام للإنفاق على نشاطات البحث والتطوير؛
- خلق هياكل تمويل خاصة بالمشاريع المبتكرة تراعي خصوصية هذه المشاريع وضرورة وجود معايير خاصة للتقييم والاستفادة من التمويل؛
- ضرورة إرتباط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالبحث والتطوير من خلال تكثيف العلاقات بمخابر البحث الجامعية وغير الجامعية الخاصة والعامة والوطنية والأجنبية؛
- الاعتماد على نظام وطني للابتكار مترابط ومتناسق قائم على المجمعات الصناعية، حيث يتم ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمجمعات الصناعية والحاضنات والمشاتل مع باقي البرامج الأخرى في إطار شبكة تبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بنظام الابتكار وروابط الابتكار؛
- تفعيل دور الحاضنات والمشاتل إلى المرافقة والاستشارة والمتابعة وربط العلاقات مع المتعاملين الاقتصاديين الوطنين والأجانب وبرامج الدعم والتمويل والبنوك الوطنية؛
- ضرورة ربط المؤسسات المنشأة بالانترنت وسهولة الوصول للتكنولوجيا المعلومات والاتصال وإستعمال تقنيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

الهوامش و المراجع المعتمدة:

[1]- قانون 01- 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، الجريدة الرسمية رقم 77، ص 9.

[2] – مجلة أضواء ، ايطاليا من الصناعات الصغيرة إلى اقتصاد عالمي، مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية، www.adhawaa.org ، ص 9.

[3]- Mission économique de Rome, comment s'implanter en Italie ?, op cit, p7

[4]- Sergio Arzeni, les réseau des pme italienne du nord-Est,cadres CF DT N 376, 12/96,01/97,p4, http://www.larevuecadres.fr/les-r%C3%A9seaux-de-pme-du-nord-est, consulté le 15/03/2011

[5]- Mission économique de Rome, comment s'implanter en Italie ?, op cit, p7

[6] – مجلة أضواء ، مرجع سابق ، ص 9.

[7] – وهيبة داودية، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، ص 147

[8]- Somai Gacem, Khaled Khebbache, le pressuce d'innovation dans les PME Algériennes, http://fseg.univ-tlemcen.dz/larevue09/Soumia%20GACEM.pdf, consulté le 12/03/2014

[9] – خلفاوي فتحي، الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية، الأسبوع العالمي للمقاولة، مشتلة المؤسسات، ورقلة ، 2014 ، ص 5.

[10]- Bornard Handevillea, Rédha younes Boucida, les relations entre activités technologiques, innovation et croissance dans les PME algériennes, une étude empirique basée sur un échantillon d'entreprise, p12

[11]- somai gacem, khaled khebbache, op cit , p4.

[12]- Lynda minoune, kheladi mokhtar, le partenaire Algérie-union européenne et mise à niveau des entreprises algériennes, collègue économie méditerranée monde arabe, 27mai 2006, Turquie,p 9.
[13]- Hammouten eourida, ferfera MohamedYacine, la PME innovante; un a tout pour la croissance économique en Algérie , p8 , http://www.ummto.dz/IMG/pdf/Communication_Casablanca.pdf, consulté le 12/12/2013
[14]- wedad Guechtouli, manelle Guechtouli, l'entrepreneuriat en Algérie: quelque enjeux pour quelque réalités ?, working paper2014-150 , I page business school, paris, France, https://www.ipag.fr/wp-content/uploads/recherche/WP/IPAG_WP_2014_150.pdf ,consulté le 05/01/2015
[15]- Ham mouteneourida, ferfera MohamedYacine, op cit, p8,
[16]- Widad guechtouli, manelle guechtouli, op cit ,p12
[17]-Maëla Jaouën, François Ollivon et Edouard Knipillaire, , aide financiers dans le cadre d'une coopération franco-italienne, Etude Afirit,2005, p 11, http://www.afirit.it/docs/etude/Etude%20AFIRIT_fr.pdf, consulté le 15/02/2012
[18]- HéléneMasson, industries de defense et Soutine public à la R et D en Europe, foundation pour la recherché stratégique N 07/2010 , .p53, https://www.frstrategie.org/barreFRS/publications/rd/2010/RD_201007.pdf, consulté le 15/02/2012
[19]- bulletin d'information statistique de la PME N 23, ministère du développement industrielle et de promotion de l'investissement 2013
[20]- EROSTAT2009, Panorama de l'evolution de pme depuis 10 ans, cahier préparatoir 28 juin 2012 planéte de pme.KPMG- Cgpme, p 25, https://www.kpmg.com/FR/fr/IssuesAndInsights/ArticlesPublications/Documents/Evolution-des-PME-depuis-10ans-2012.pdf , consulté le 12/10/2011
[21]-Khalil Assala , Impact de la culture nationale sur les comportements managériaux de genres entre preneurs algériens, proposition de communication, 8éme journée de académie et dent pré nuerait, p 10.
[22]- fiche de pays « «Italie » GEOATAS.com@2009,graphii.org ubifrance2012, p7.
[23]-Abderrahmen Abdou, Ahmed Bouyacoub, l'entrepreneuriat en Algérie 2011, globale entrepreneurship monitor(GEM), P, http://www.gemconsortium.org/report, consulté le 05/04/2013
[24]- http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria/, consulté le 22-5-2015
[25]-Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, the global innovation index 2013, dynamic of innovation, https://oami.europa.eu/ohimportal/documents/11370/71142/The+Global+Innovation+Index+2013.+The+Local+Dynamics+of+Innovation, consulté le 20/03/2014
[26]- Klaus Schwab, Xavier Sala-i-Martín, Competitiveness Report 2013–2014 , world Economic Forum, p101
[27]-Widad guechtouli, manelle guechtouli, op cit ,p12
[28]- Said bendrima, politique de promotion de la PME en Algérie 5, mars 2012
[29]- دويس الطيب، تقييم أداء النظام الوطني للابتكار في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010، ص 288.
[29]-Jean jacquin, christine gavanie, les jeunes entreprises innovantes une priorité pour la croissance, commissariat générale du plan, mars 2003, p56 , http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/034000183.pdf, consulté le 01/02/2014
[30]- Héléne mossou .op.cit . P44
[31]- http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/034000183.pdf, consulté le10/02/2010
[32]- philippe suinen, guide des actions à l'étranger pour les exportateurs Wallons 2012, p 3 , http://www.awex.be/fr-BE/Publications/Brochures/Documents/2014-06.pdf , p 3, consulté le 12/02/2013
[33]- Philipe FAURE , Opcit , P2
[34]-Philipe FAURE , Opcit , P2